

أحكام الهبة في الفقه الإسلامي والقانون البروناوي

نورالأمل أفيقة بنت الحاج نورحميدي

16B0039

كلية الشريعة والقانون

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامي

سلطنة بروناي دارالسلام

م1441هـ / 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحكام الهبة في الفقه الإسلامي والقانون البروناوي

نورالأمل أفيقة بنت الحاج نورحميدي

16B0039

بحث مقدم لاستكمال متطلبات على درجة

البكالوريوس في الشريعة (الفقه والقضاء)

كلية الشريعة والقانون

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامي

سلطنة بروناي دارالسلام

2020م / 1441هـ

الإشراف

أحكام الهيئة في الفقه الإسلامي والقانون البروناوي

نورالأمل أفيقه بنت الحاج نورحميدي

16B0039

المشرف : الأستاذ المشارك الدكتور عبد الرحمن رادين آجي حقي

التاريخ : _____ التوقيع : _____

عميد الكلية : الدكتور حاجة مسنور عيني حاج محى الدين

التاريخ : _____ التوقيع : _____

إقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقر وأعترف أن هذا البحث العلمي من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات فقد أشرت إلى مصادرها في هامش البحث.

التوقيع :

الاسم : نورالأمل أفيقه بنت الحاج نورحميدى

رقم التسجيل : 16B0039

تاريخ التسلیم : 1441هـ / 2020م

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع © 2020م لنورالأمل أفيقه بنت الحاج نورحميدي.

أحكام الهبة في الفقه الإسلامي والقانون البروناوي

لا تجوز إعادة إنتاج استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1. يمكن لآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتكم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

2. يكون لجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو صورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.

3. لمكتبة جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحث العلمي الأخرى.

أكّد هذا الإقرار : نورالأمل أفيقه بنت الحاج نورحميدي

التاريخ : 1441هـ / 2020م _____ التوقيع :

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي الأمين وعلى آله وأصحابه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فأقدم خالص شكري وامتناني إلى المشرف المحترم فضيلة الأستاذ المشارك الدكتور عبد الرحمن رادين آجي حقي، لتكريمه بالإشراف على بحثي هذا، وتوجيهاته القيمة المستمرة التي ذللت أمامي كل الصعاب.

وأشكر كل الشكر إلى حكومة السلطان بروناي دارالسلام في إعطاء الفرصة لتدريس البكالوريس في قسم الشريعة في جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، ولكل أساتذة وخصوصا من هذه الجامعة.

وأخيرا على والدي العزيزين ، فلو لا دعائهما ما استطعت أن أحقق هذا العمل، فادعوا الله خالق السموات والأرض أن ينعم عليهما بالصحة والسعادة، وإلى كل افراد أسرتي وأصدقائي وكل من ساعدوني في إنجاز عملي هذا، جزاهم الله جميعا خير الجزاء.

ملخص البحث

أحكام الهبة في الفقه الإسلامي والقانون البروناوي

يهدف هذا البحث إلى التعرف الهبة في الفقه الإسلامي وفي القانون البروناي دارالسلام. وفي هذا البحث يشتمل على مقدمة، وثلاثة الفصول، وخاتمة. في المقدمة هذا البحث تحدث فيها عن أهداف اختيار هذا الموضوع، وهيكل البحث. في الفصل الأول فيه يشتمل على مفهوم الهبة وما يتعلق من التعريف، وأيضاً الفرق بينها وبين الصدقة والهدية، وأصل مشروعية الهبة من القرآن الكريم والسنة والإجماع. وفي الفصل الثاني، تحدث فيه أراء الفقهاء عن أركان الهبة وشروطها، وأيضاً حكم الهبة، والرجوع عن الهبة، والتسوية في الهبة. أما الفصل الثالث، أي الفصل الأخير، عن الهبة في القانون البروناي دارالسلام في تعريفها، وشروطها، وما يتعلق منها. يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي. ويحصل هذا المنهج بعدة طرق، منها الرجوع إلى المصادر الإسلامية وهو القرآن الكريم والسنة النبوية. ثم الدراسة المكتبية، والرجوع إلى الكتب الفقهية الذي وجدت في مكتبة جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية المتعلقة بهذا الموضوع سواء كان من الكتب العربية أو من الكتب الملايوية. والرجوع أيضاً على شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت) والقانون رجوع إلى الدستور البروناي دارالسلام عن الهبة. أهداف لهذا البحث أي معرفة الهبة في الشريعة الإسلامية والقانون البروناي ولتمييز أركان الهبة وشروطها وأحكامها بينهما، ومعرفة حكم الرجوع والتسوية في الهبة.

ABSTRAK

HUKUM HIBBAH DALAM FIQH ISLAM DAN UNDANG-UNDANG BRUNEI

Matlamat bahas ini ialah untuk mengenali Hibbah dari segi Fiqh Islam dan Undang-Undang Brunei Darussalam. Bahas ini terdiri dari tiga bab utama yang didahului oleh pendahuluan dan diakhiri dengan penutup. Didalam pendahuluan mengandungi tujuan pemilihan tajuk ini. Bab pertama membincangkan tentang pengertian *Hibbah* (pemberian), serta perbezaannya dengan sedekah dan hadiah. Didalam bab ini juga terdapat dalil tentang pemberian dari Al-Quran, Sunnah dan Ijmak. Pada bab kedua pula, membincangkan pandangan fuqaha tentang rukun-rukun *Hibbah* beserta syarat-syaratnya. Dalam ini juga ada mengenai hukum *Hibbah* dan keadilan dalam pembahagiannya atau sama rata dalam pemberian. Manakala bab terakhir, iaitu bab ketiga ialah mengenai *Hibbah* dalam Undang-Undang Brunei Darussalam, dari segi makna, syarat-syaratnya dan apa-apa yang mengenai pemberian yang ada didalam undang-undang tersebut. Kaedah penyelidikan untuk bahas ini ialah merujuk kepada sumber-sumber Islam, iaitu Al-Quran dan Sunnah, kemudian kajian dari perpustakaan iaitu merujuk kepada buku-buku fiqh yang terdapat di perpustakaan Universiti Islam Sultan Al-Sharif Ali berkaitan dengan perkara ini, sama ada dari buku-buku bahasa Arab atau dari buku Melayu. Juga merujuk kepada rangkaian maklumat elektronik (Internet). Dan dari segi kanun, merujuk kepada Perlembagaan Negara Brunei Darussalam, mengenai Bab Hibbah. Hasil kajian yang dapat diperolehi dalam bahas ini ialah untuk mengetahui pengertian *Hibbah* dan juga membezakan rukun-rukunnya, syarat-syaratnya dan hukum mengenai *Hibbah* dari segi Fiqh Islam dan Undang-Undang Brunei. Dan juga untuk mengetahui penarikbalikkan dan keadilan dalam pembahagian sama rata dalam pemberian.

ABSTRACT

HIBBAH FROM THE ISLAMIC PERSPECTIVE & THE LAW OF BRUNEI DARUSSALAM

The aim of this researches is to recognize Hibbah from the Islamic perspective and the Law of Brunei Darussalam. This section consists of three main chapters that are preceded by an introduction and conclude with an ending. The introduction contains the purpose of selecting this topic. The first chapter discusses the meaning of Hibbah (giving), and its differences with alms and gifts. In this chapter there are also references to gifts from the Quran, Sunnah and Ijma. In the second chapter, we discuss fuqaha's views on the principles of Hibbah and their terms. It also contains the law of Hibbah and justice in its distribution or equality in giving. The last chapter, the third chapter, is about Hibbah in the Law of Brunei Darussalam, in terms of its meaning, terms and conditions. The research method for this discussion is to refer to Islamic sources, the Qur'an and the Sunnah, and then the library study to refer to the fiqh books available at the Sultan Al-Sharif Ali Islamic University library in this regard, whether from the Arabic books or Malay books. It also refers to the electronic information network (Internet). And in terms of the law, refer to the Constitution of Brunei Darussalam, on the Chapter of Hibbah. The result of this study is to understand the meaning of the Hibbah and also to distinguish its precepts, its terms and the laws regarding the Hibbah in terms of Islamic Fiqh and Brunei Law. And also to know the reversal and justice of the equitable distribution of the gifts.

محتويات البحث

الصفحة	المحتويات
أ	صفحة البسمة
ب	صفحة العنوان
ج	الإشراف
د	إقرار
هـ	حقوق الطبع
و	شكر وتقدير
ز	ملخص البحث
حـ	ABSTRACT
طـ	ABSTRACT
ي - كـ	محتويات البحث
لـ	الاختصارات
م - فـ	خطة البحث
1	الفصل الأول : مفهوم الهمة ومشروعيتها في الفقه الإسلامي
1	• المبحث الأول : تعريف الهمة
1	- المطلب الأول : في اللغة
3-1	- المطلب الثاني : في الاصطلاح
5-3	• المبحث الثاني : الفرق بين الهمة والصدقة والمهدية
5	• المبحث الثالث : مشروعية الهمة
6-5	- المطلب الأول : من القرآن الكريم
7-6	- المطلب الثاني : من السمة

7	- المطلب الثالث : من الإجماع
8	الفصل الثاني : أركان الهبة وشروطها، وحكمها والرجوع فيها
9-8	• المبحث الأول : أركان الهبة وشروطها
11-9	- المطلب الأول : العقدان
12-11	- المطلب الثاني : الصيغة (الإيجاب والقبول)
18-12	- المطلب الثالث : الموهوب
20-18	• المبحث الثاني : حكم الهبة
30-20	• المبحث الثالث : الرجوع في الهبة
34-30	• المبحث الرابع : التسوية في الهبة
34	الفصل الثالث : الهبة في القانون بروناي دارالسلام
34	• المبحث الأول : تعريف الهبة في القانون البروناي
38-34	• المبحث الثاني : شروط الهبة وأحكامه في القانون البروناي
39	الخاتمة
42-40	المصادر والمراجع
	ملحق

الاختصارات

ج الجزء/المجلد

ط الطبعة

ص الصفحة

م الميلادي

ه الهجري

خطة البحث

المقدمة :

إن الحمد لله تعالى، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونؤمن بو ونتوكل عليه، ونعود بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي. والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين. ربنا اشرح لنا صدورنا ويسر لنا أمورنا واحلل عقدة من ألسنتنا يفقه أقوالنا، وبعد؟

أسباب اختيار البحث :

فإن الهبة هي المسائل المهمة، اعتقدت الباحثة أن أكثر الناس هذا اليوم قليل المفهوم عن الهبة وما يتعلق بها، الناس يعلمون "الهبة" ولكنهم لم يهتموا بها. كانت الهبة ليست مسألة سهلة بل هي تحتاج إلى الملاحظة الواسعة، كتبت هذا الموضوع لانكشف حكم الهبة وما يتعلق بها، وتصحيح مفهوم الناس عن الهبة، وأيضاً لزيادة المعرفة والمفهوم عن الهبة.

أسئلة البحث :

- 1) ما هي الهبة في الشريعة والقانون؟
- 2) ما هي أركان الهبة، وشروطها؟
- 3) ما أحکام الهبة؟
- 4) ما حكم الرجوع عن الهبة؟

أهداف البحث :

- 1) معرفة الهبة في الشريعة والقانون.
- 2) بيان أركان الهبة، وشروطها.
- 3) بيان أحکام الهبة.

4) توضيح ما حكم الرجوع عن الهبة.

حدود البحث :

هذا البحث تحدد في أحكام الهبة وما يتعلق بها وخصوصا في الفقه الإسلامي والقانون في بروناي دارالسلام.

أهمية البحث :

أهمية هذا البحث هي زيادة المعلومات، وتسهيل فهما جيدا.

الدراسات السابقة :

1) الهبة وأحكامها في الفقه الإسلامي. للباحثة رفيعة بنت موكيل/موكتر. (قسم الشريعة، 1427هـ/2006م)

في هذا البحث يشتمل على أربعة الفصول، في الفصل الأول يشتمل على مفهوم الهبة وما يتعلق به، وأيضا الفرق بين الهبة والصدقة والمهدية. وفي فصل الثاني تحدث عن أركان الهبة وشروطها وأنواع الهبة وحكمها. أما الفصل الثالث عن الرجوع في الهبة وموانعها. وأما الفصل الأخير عن التسوية في الهبة.

يمكن مساوي لبحثنا ورثما على مختلفة المعلومات والعبارة ولكن هذا البحث أحكام الهبة في الفقه الإسلامي فقط، أما في بحثنا تكلمنا عن الهبة في الفقه الإسلامي والقانون البروناوي.

2) فقه المعاملات المالية في الإسلام. تأليف فضيلة الشيخ حسن أيوب. (دار السلام، 1431هـ/2010م)

قد شرح في هذا الكتاب عن خلاصة باب الهبة والمهدية، هناك أيضا شرح عن حكم الرجوع فيهما، وحكم التصدق والأدلة والتعليق عليها في باب الهبة والمهدية.

في هذا الكتاب يوجد كثير أحكام لمسألة التي يتعلق في الهبة ويمكن هذه المعلومات فيه لزيادة معلومات في بحثنا.

(3) قواعد التبعيض وأثرها في فقه المعاملات المالية. تأليف الدكتور محمد علي محمد بنى طه. (دار النفائس، 1430هـ/2010م)

في هذا الكتاب يشتمل على مطلبين، في مطلب الأول يشتمل عن التعريف بعقد الهبة، وأركانها وشروطها، ومطلب الثاني يشتمل عن أثر التبعيض في الهبة وفي عقدها.

(4) الخلافات المالية وطرق حلها في الفقه الإسلامي أحكام استرداد المال. تأليف الدكتور سعدي حسين علي جبر. (دار النفائس، 1423هـ/2003م)

قد شرح في هذا الكتاب عن أحكام استرداد المال في الهبة والصدقة والعمري والرقبى.

(5) الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. تأليف الدكتور مصطفى الخن. (دار القلم، 1413هـ/1992م)

قد شرح في هذا الكتاب عن باب الهبة في تعريفها، مشروعيتها، المكافأة على الهبة، أركانها وشروطها، وحكم الهبة وحكم الرجوع فيها، كما في بحثنا. ولكن هناك زيادة المعلومات كاهبة مشغول، وهبة الشاع، ولزوم الهبة بالقبض، والتسوية في الهبة.

أما من كتب (الثانية إلى الخامسة) ليست من بروناي، إذن لم يوجد المعلومات عن الهبة في القانون البروناوي، وهذا جعل بحثنا مختلف من كتب الأخرى.

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي. ويحصل هذا المنهج بعدة طرق، منها :

- الرجوع إلى المصادر الإسلامية وهو القرآن الكريم والسنة النبوية.
- الدراسة المكتبية، والرجوع إلى الكتب الفقهية الذي وجدت في مكتبة جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية المتعلقة بهذا الموضوع سواء كان من الكتب العربية أو من الكتب الملايوية.
- الرجوع أيضاً على شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت)

هيكل البحث :

❖ الفصل الأول : مفهوم الهبة ومشروعيتها في الفقه الإسلامي.

▪ المبحث الأول : تعريف الهبة.

• المطلب الأول : في اللغة.

• المطلب الثاني : في الاصطلاح.

▪ المبحث الثاني : الفرق بين الهبة والصدقة والهدية.

▪ المبحث الثالث : مشروعية الهبة.

• المطلب الأول : من القرآن الكريم.

• المطلب الثاني : من الأحاديث.

• المطلب الثالث : من الإجماع.

❖ الفصل الثاني : أركان الهبة وشروطها، وحكم الهبة والرجوع فيها.

▪ المبحث الأول : أركان الهبة وشروطها

• المطلب الأول : العاقدان (الواهب والموهوب له)

• المطلب الثاني : الصيغة (الإيجاب والقبول)

• المطلب الثالث : الموهوب

▪ المبحث الثاني : حكم الهبة

▪ المبحث الثالث : الرجوع في الهبة.

▪ المبحث الرابع : التسوية في الهبة

- ❖ الفصل الثالث : الهبة في القانون بروناي دارالسلام
- المبحث الأول : تعريف الهبة في القانون البروناوي
- المبحث الثاني : شروط الهبة وأحكامها في القانون البروناوي

الفصل الأول

الهبة ومشروعيتها في الفقه الإسلامي والفرق بين الهبة والصدقة والهدية

هذا الفصل يتكون من ثلاثة مباحث. في المبحث الأول سأشرح عن تعريف الهبة في اللغة والاصطلاح، في المبحث الثاني الفرق بين الهبة والصدقة والهدية، والمبحث الثالث عن مشروعية الهبة من القرآن الكريم والسنة والإجماع.

المبحث الأول

تعريف الهبة في اللغة والاصطلاح

هذا المبحث يتكون على المطلبين، في المطلب الأول أكتب تعريف الهبة في اللغة، والمطلب الثاني تعريفها في الاصطلاح.

المطلب الأول : في اللغة

الهبة هي مصدر من وَهَبَ لِكَ الشيءَ يَهْبِهُ، فالأصل وَهَبْ ثم حذف أوله وعوض بهاء التأنيث.
والهبة هي العطية الحالية عن الأغراض والأغراض.⁽¹⁾

ويسمى الموهوب هبة وموهوبة، والجمع هبات ومواهب وتعني إيصال النفع إلى الغير.⁽²⁾
فالهبة لغة تعني التبرع بإيصال النفع إلى الغير دون عوض ولا غرض.⁽³⁾

المطلب الثاني : في الاصطلاح

⁽¹⁾ ابن منظور. (2010م). لسان العرب. بيروت : دار صادر. ج 1. ص 803.

⁽²⁾ القونوي، قاسم. (1986هـ / 1406هـ). أنيس الفقهاء. ط 1. ص 255

⁽³⁾ البرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. (1413هـ / 816م). معجم التعريفات. دار الفضيلة. ص 214

قيل الهبة اصطلاحاً مأخوذه من هبوب الريح، أي : مرور الهبة من يد إلى أخرى، وقيل : من هب من نومه لأن فاعلها استيقظ للإحسان بعد غفلته.⁽⁴⁾

وقد عرف الفقهاء الهبة بتعريفات متعددة متقاربة في الدلالة على المعنى، وأهم هذه التعريفات :

أ- عند الحنفية : تمليل العين مجاناً بلا عوض للحال.⁽⁵⁾

ويخرج بهذه القيد في التعريف الإباحة للشيء والعارية والإجارة والبيع وهبة الدين لأنه إسقاط. وأخرج بقوله للحال الوصية.

ب- عند المالكية : عطية مجرد ذات الموهوب له.⁽⁶⁾

فتخرج بالتعريف الصدق لأنها عطية لثواب الآخرة، ويخرج أيضاً الوقف والعارية لأن الذات فيها على ملك صاحبها.

ت- عند الشافعية : تمليل تطوع في حياة لا لإكرام ولا لأجل ثواب أو احتياج.⁽⁷⁾

ث- عند الحنابلة : تمليل جائز التصرف مالاً معلوماً أو مجهولاً تعذر علمه موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض.⁽⁸⁾
أخرج بقوله (تمليل) العارية لأنها إباحة منفعة،
وبقوله (مالاً) غير المال كالكلب وغيره،
وبقوله (مقدوراً على تسليمه)، أخرج الحمل لتعذر تسليمه،
وبقوله (غير واجبة) نفقة الزوجة،
وبقوله (في الحياة) أخرج الوصية لأنها تمليل مضاد إلى ما بعد الموت.

⁽⁴⁾ البهوي. (1403هـ / 1983م). كشاف القناع.. بيروت. ج 4. ص 298.

⁽⁵⁾ محمد أمين بن عمر عابدين. (1423هـ / 2003م). رد المحتار على الدر المختار. الرياض : دار المركبة. ج 8. ص 488.

⁽⁶⁾ النفراوي الأذري المالكي. (1415هـ / 1995م). الفواكه الدوائية على رسالة ابن أبي زيد القير沃اني. دار الفكر. ج 2. ص 150.

⁽⁷⁾ الدمياطي. (1418هـ / 1997م). إعابة الطالبين. دار الفكر. ج 3. ص 141.

⁽⁸⁾ البهوي. كشاف القناع. المرجع السابق. ج 4. ص 298.

ومن خلال التعريفات السابقة للهبة اصطلاحا نلاحظ أنها تدور على معنى واحد وهو تملك المال من جائز التصرف حال الحياة للغير بلا عوض.

ونلاحظ أن تعريف الخانبلة للهبة من أشمل التعريفات وأدقها، وذلك لأنها اشتمل على قيود تمنع دخول غير المبته في التعريف وفصل فيها فجاء جاما.

ونلاحظ أن العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للهبة هي علاقة عموم وخصوص، حيث المعنى اللغوي أعم وذلك أن إيصال النفع يشمل ما كان بعوض أو بغير عوض سواء حال الحياة أو بعدها.

أما اصطلاحا فتحتخص بإيصال النفع بلا عوض حال الحياة.
وتتفرق الهبة عن الصدقة والتي هي إعطاء المال بقصد ثواب الآخرة فقط وتتفرق عن الهدية حيث في الهدية يقصد بإعطائه إكرام شخص أو التودد له أو مكافأته.
فكل صدقة وهدية هبة وليس العكس لأنفراد الهبة بالأركان.

المبحث الثاني

الفرق بين الهبة والصدقة والهدية

الهبة والصدقة والهدية معانيها متقاربة، كلها تملك في الحياة بغير عوض، أما الهبة والصدقة والهدية فمتغايران، فمن دفع على انسان شيئا يتقرب به إلى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة، ومن دفع إلى انسان شيئا يتقرب به إليه محبة له فهو هدية، والهبة تملك بلا عوض في الحياة.⁽⁹⁾

هناك أقوال الفقهاء عن الهبة والصدقة والهدية :-

الشافعية قالوا :

⁽⁹⁾ الشيرازي، أبو إسحاق. (1417هـ / 1996م). المذهب في فقه الإمام الشافعى. دمشق : دار القلم. ج 3. ص 691.

إن الهبة تطلق على معنيين :

- أحدهما : عام يتناول الهدية والهبة والصدقة.

- ثانيهما : خاص بالهبة ويقال لها الهبة ذات الأركان.

أما الصدقة فهي تمليك تطوع حال الحياة لأجل الشفاعة أو الاحتياج، وهذا المعنى يسمى هبة.

والهدية هي تمليك تطوع كذلك لقصد الإكرام.

فكل صدقة هبة، وكل هدية هبة.⁽¹⁰⁾

الحنابلة قالوا :

إن الهبة والهدية والصدقة بمعنى واحد وهي تمليك في الحياة بلا عوض إلا أنها تختلف بالنية.

فإن أراد باعطائه ثواب الآخرة فقط كانت صدقة.

وإن قصد إكراما وتوددا ومكافأة كانت هدية.

وإن لم يقصد شيئاً كانت هبة.⁽¹¹⁾

المالكية قالوا :

إن الهبة تمليك للذات بلا عوض، أما تمليك المنفعة : فهو إما وقف، وإما عارية إن قيد بزمن ولو عرفا، وإنما

عمرى إن قيد بحياة المعطى في دار ونحوها ويدل على المراد بقية كلامه وخرج بقوله بلا عوض هبة الشفاعة.⁽¹²⁾

أما الصدقة فهي ما قصد بها وجه الله وحده بدون ملاحظة المعطى.

⁽¹⁰⁾الجزيري، عبد الرحمن. (1406هـ / 1986م). كتاب الفقه على المذاهب الأربعة. بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية. ج 3. ص .291

⁽¹¹⁾الشريبي، محمد. (1377هـ / 1985م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت-لبنان : دار المعرفة. ج 2. ص .397-396

⁽¹²⁾الدسوقي، شمس الدين الشيخ محمد. (1417هـ / 1996م). حاشية الدسوقي. بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية. ج 5. ص .490

والهدية تسمى هبة غير الثواب، فهي للوصال واللوداد. ⁽¹³⁾

الحنفية قالوا :

إن الهبة هي التبرع بالمال المعلوم أو المجهول الذي تعذر علمه، بشرط أن يكون المال موجوداً مقدوراً على تسليمه
(في حال الحياة بلا عوض)

فمن قصد بإعطائه ثواب الآخرة فقط تسمى الصدقة.

وإما إذا قصد أكراماً أو تودداً فتسمى هدية. ⁽¹⁴⁾

المبحث الثالث

مشروعية الهبة من القرآن الكريم والسنّة والإجماع

الهبة – بالمعنى العام الشامل الذي سبق بيانه – مستحبة ومندوب إليها، دل على ذلك : الكتاب، والسنّة،
والإجماع.

المطلب الأول : من القرآن الكريم

أما في الكتاب – فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأُثْرَ النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَهُ فَإِنْ طِبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مَّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَذِهِنَّ مَرِيًّا ﴾
⁽¹⁵⁾ : أي إذا وهبكم أزواجكم شيئاً من مهورهن – بعد إعطائهم ذلك المهر حقاً مفترضاً لهن – وكانت
نفوسهن راضية بتلك الهبة، فما وهبته لكم كسب طيب حلال، فكلوه سائغاً لذيداً، لا حرج عليكم في أكله
ولا مؤاخذة عليكم في أخذه.

⁽¹³⁾ الرحيلي، وهبة. (1418هـ / 1997م). الفقه المالكي الميسّر. دمشق : دار القلم. ج 2. ص 694.

⁽¹⁴⁾ الشيباني. (1412هـ / 1991م). المعتمد في فقه الإمام أحمد. دار الخير. ج 2. ص 23.

⁽¹⁵⁾ سورة النساء : الآية 4

ومنه قوله تعالى : ﴿لَئِنِ الْبَرُّ أَن تُؤْلِوْا وُجُوهُكُمْ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكُنَ الْبَرُّ مَنْ أَمْنَ بِاللَّهِ وَأَتَيْتُمُ الْآخِرَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْكِتَابَ وَالثَّبَّيْتَ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذُوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمُسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُفْرُونُ بِعِهْدِهِمْ إِذَا غَاهُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَلَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكُ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁽¹⁶⁾ أي : آتى المال على حبه بمعنى أعطى المال مع حبه له وتعلق قلبه به أو أعطاه ونفسه راضية بهذا العطاء غير كارهة له في الرقاب ، أي في تحرير العبيد . فقد شملت الآية بالعطاء المحتاجين صدقة ، وإعطاء غيرهم هبة .

ولقوله تعالى : ﴿..قَالَ رَبِّهِ لِي مِنْ لَذْنِي دُرْيَةٌ طَيْيَةٌ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾⁽¹⁷⁾ أي : اعطني من عندك – ولدا صالحاً وكان شيخاً كبيراً وأمرأته عجوزاً وعاقداً – ومعنى طيبة صالحة مباركة .

المطلب الثاني : من السنة

فإن الأحاديث في مشروعية الهدية كثيرة، سياقها بعض منها خلال البحث، ومنها :

- الهدية مندوب إليها لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تهادوا تهادوا ».⁽¹⁸⁾ الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يقبل الهدية ويثبت عليها . وكان يدعوا إلى قبولها ويرغب فيها .

- قوله عليه السلام : « الراحمون يرحمهم الله ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، الرحمن شجنة من الرحمن فمن وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعه الله ».⁽¹⁹⁾ المقصود من هذا الحديث هو أن في الهدية صلة الرحمن .

- ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : « قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيران من الأنصار ، كانت لهم منائح ، وكانوا يمنعون رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألبانهم »

⁽¹⁶⁾ سورة البقرة : الآية 177

⁽¹⁷⁾ سورة آل عمران : الآية 38

⁽¹⁸⁾ الترمذى . سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح . ج 4 . ص 383 . (رقم 213)

⁽¹⁹⁾ أبو داود . سنن أبي داود . ج 4 . ص 285 . (رقم 4941)

فيسقينا». ⁽²⁰⁾ والمنائح جمع منيحة، وهي العطية، والمراد بها هنا الناقة أو الشاة التي فيها لبن. وينحون : أي يجعلون ذلك منحة له، أي عطية.

- ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، هن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء المسلمات، لا تحقرن حارة لجارتها ولو فرسن شاة ». ⁽²¹⁾ أي لا تستصغر حارة شيئاً تقدمه لها جارتها عطية وهبة فتمنع من قبوله، ولو كان المقدم والمعطى فرسن شاة، وهو ما دون الرسغ من يدها، وقيل : عظم قليل اللحم. أو المراد : لا تستصغر ذلك فتمنع عن هبته لجارتها، بل لتقدمه لها، فإن في ذلك جلباً للمحبة والألفة.

- ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو دعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت، ولو أهدى إلي ذراع أو كراع لقبلت ». ذراع : هو اليد من كل حيوان. كراع : هو ما استدق من ساق الحيوان.

المطلب الثالث : من الإجماع

وأما الإجماع، فقد أجمع فقهاء المسلمين في جميع العصور على استحباب الهبة بكل أنواعها، لأنها من باب التعاون، والله تعالى يقول : « ..وتعاونوا على البر والئزو .. ». ⁽²²⁾ وهي للأقارب أفضل لأن فيها صلة الرحم. ⁽²³⁾ واتفقوا الأئمة على أن الهبة تصح بالإيجاب والقبول والقبض، وأجمعوا على أن الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وعلى أن تخصيص بعض الأولاد بالهبة مكروره، وكذا تفضيل بعضهم على بعض.

⁽²⁰⁾ البخاري. (1401هـ / 1981م). صحيح البخاري. ط 2. بيروت-لبنان : دار إحياء التراث العربي. (رقم 2428)

⁽²¹⁾ الترمذى. المرجع السابق.

⁽²²⁾ سورة المائدة : الآية 2

⁽²³⁾ السرخشى، شمس الدين. (1414هـ / 1993م). المبسوط. بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية. ج 11. ص 48

الفصل الثاني

أركان الهبة وشروطها، وحكم الهبة والرجوع فيها

في هذا الفصل يتكون أيضا على أربعة مباحث. في المبحث الأول أشرح عن أركان الهبة وشروطها، وفيه الإختلاف العلماء. في المبحث الثاني عن حكم الهبة، والمبحث الثالث عن حكم الرجوع في الهبة، والمبحث الأخيرة عن التسوية في الهبة.

المبحث الأول

أركان الهبة وشروطها

هذا المبحث يتكون على ثلاثة مطالب، في المطلب الأول أكتب عن العاقدان (أي الواهب والموهوب له)، والمطلب الثاني الصيغة (أي الإيجاب والقبول)، والمطلب الثالث عن الموهوب. وهناك اختلاف العلماء :-

عند الحنفية : كأي عقد لها ركن واحد وهو، الإيجاب والقبول. والقبض ركن كما ذكر السرخسي في المبسوط،⁽²⁴⁾ واستحسن الكاساني وغيره من الحنفية : أن القبول من الموهوب له ليس ركنا، وإنما الركن فقط هو الإيجاب من الواهب، وإنما القبول لثبت حكمها أي الأثر المترتب عليها، وهو نقل الملكية. وأكثر شراح الحنفية على أن الهبة تتم بالإيجاب وحده في حق الواهب، وبالإيجاب والقبول في حق الموهوب له، لأنه تبرع، لكن لا يملك الموهوب له الشيء الموهوب إلا بالقبول والقبض.⁽²⁵⁾

وللهبة عند الجمهور أربعة وهي : الواهب (هو المعطي) ، والموهوب له (هو الشخص المعطى) ، والموهوب (الشيء المعطى) ، والصيغة (أي الإيجاب والقبول)⁽²⁶⁾ - أما الواهب : فهو المالك إذا كان صحيحاً مالكاً أمر نفسه. فإن وهب المريض ثم مات، كانت هبته في ثلث تركته عند الجمهور.

⁽²⁴⁾ السرخسي. المبسوط. المرجع السابق. ج 11. ص 49.

⁽²⁵⁾ الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود. (1402هـ/1982م). كتاب بدائع الصنائع. ط 2. بيروت – لبنان : دار الكتب العربي. ج 6. ص 115.

⁽²⁶⁾ الدسوقي. حاشية الدسوقي. المرجع السابق. ج 4. ص 97.

- وأما الموهوب له : فهو كل إنسان ويجوز أن يهب الإنسان ماله كله لأجنبه اتفاقاً . وأما هبة جميع ماله لبعض ولده دون بعض أو تفضيل بعضهم على بعض في الهبة، فمكرهه عند الجمهور وإن وقع جاز.

- وأما الموهوب : فهو كل ملوك.

- وأما الصيغة : فهو كل ما يتضمن الإيجاب والقبول من قول أو فعل كلفظ الهدية، والهبة، والعطية، والنخلة، وغير ذلك.⁽²⁷⁾

المطلب الأول : العقدان

قدمنا أن الهبة بالنسبة إلى الواهب ضاره ضررا محضا . وبالنسبة إلى الموهوب له نافعة نفعا محضا . وهذا أثره في الأهلية المشترطة في كل من الواهب والموهوب له.

1. الواهب

يشترط في الواهب أن يكون له أهلية التبرع (بالعقل والبلوغ مع الرشد) لأن الهبة تبرع، فلا تصح هبة الصبي، سواء أذن فيها الوالي أو لم يأذن، لأنه محجور عليه لحظ نفسه، فلا يصح على المجنون والسفينة (المبذر) أيضاً، لأنهم لا يملكون التبرع، باعتباره ضررا محضا . وغني عن البيان أنه يشترط أن يكون مالكا للشيء الموهوب.

2. الموهوب له

تتكلّم على الصبي غير المميز وعلى الصبي المميز.

- الصبي غير المميز والمجنون

لا يصح قبوله، ولا قبضه لنفسه. لأنه ليس من أهل التصرف . ووليه يقوم في ذلك مقامه.

⁽²⁷⁾ الرحيلي، وهبة. (1405هـ / 1985م). الفقه الإسلامي وأدلته. ط 2. دار الفكر. ج 5. ص 8.

فإن كان له أب أمين، فهو وليه، لأنه أشفع عليه وأقرب إليه. وإن مات أبوه الأمين، فوليه وصي أبيه، لأن الأب أقامه مقام نفسه، فجري بحري وكيله.

وإن كان الأب غير مأمون، لفسق أو جنون، أو مات من غير وصي، فأمينه الحاكم : يقبل عنه. ولا يلي ماله غير هؤلاء الثلاثة. وأمين الحاكم يقوم مقامه. وكذلك وكيل الأب والوصي. فيقوم كل واحد منهم مقام الصبي في القبول، والقبض، إن احتاج إليه، لأن ذلك قبول لما للصبي فيه حظ، فكان إلى الولي، كالبيع والشراء. ولا يصح القبول والقبض من غير هؤلاء.

والأم - قال أحمد، في رواية صالح، في صي وهبت له هبة أو تصدق عليه بصدقة، فقبضت الأم ذلك، وأبوه حاضر. فقال : لا أعرف للأم قبضا، ولا يكون إلا للأب.

وقال عثمان رضي الله عنه : أحق من يجوز للصبي أبوه.

وذلك لأن القبض إنما يكون من المتهب (الموهوب له) أو نائبه، والولي نائب بالشرع، فصح قبضه. أما غيره فلا نيابة له.

أقاربه وغيرهم - يحتمل أن يصح القبول والقبض من غيرهم، عند عدمهم، لأن الحاجة داعية إلى ذلك. فإن الصبي قد يكون في مكان لا حاكم فيه، وليس له أب ولا وصي، ويكون فقيرا لا غني به عن الصدقات، فإن لم يصح قبض غيرهم له، انسد باب وصوتها إليه، فيضيغ وبهلك. ومراعة الولي. فعلى هذا : للأم القبض له، وكل من يليه من أقاربه وغيرهم.

- الصبي المميز

حكمه حكم الطفل في قيام وليه مقامه، لأن الولاية لا تنزل عنده قبل البلوغ. إلا أنه إذا قبل لنفسه، وقبض لها - صح، لأنه من أهل التصرف، فإنه يصح بيعه وشراؤه بإذن الولي - فهمنا أولى.

ولا يحتاج إلى إذن الولي همما، لأنه محض مصلحة ولا ضرر فيه، فصح من غير إذن الولي، كوصيته وكسبه المباح.

ويحتمل أن يقف صحة القبض منه على إذن وليه دون القبول، لأن القبض يحصل به مستوليا على المال، فلا يؤمن تص=ضييعه له وتفرطيه فيه، فيتعين حفظه عن ذلك بوقفه على إذن وليه، كقبضه لوديعته، بخلاف القبول، فإنه يحصل له به الملك من غير ضرر، فجاز من غير إذن، كاحتشاشه وأصطياده.

المطلب الثاني : الصيغة (الإيجاب والقبول)

تتعقد المهمة بكل قول أو فعل يدل عليها. ونتكلم على كل فيما يلي :

1. القول

تتعقد المهمة بالإيجاب والقبول.

مثال الإيجاب أن يقول شخص آخر : وهبتك أو أهديتك أو أعطيتك أو ملكتك كذا، أو هذا لك – ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على هذا المعنى.

ومثال القبول أن يقول الآخر : قبلت أو رضيت أو نحو ذلك.

2. الفعل

تتعقد المهمة أيضاً بالمعاطاة المقترنة بما يدل عليها، وإن لم يحصل إيجاب أو قبول.

دليل ذلك :

- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهدى وبهدى إليه، ويعطى ويعطى، ويفرق الصدقات، ويأمر ساعاته بأخذها وتفرقها.

- وكان أصحابه عليه الصلاة والسلام يفعلون ذلك.

ولم ينقل عنهم في ذلك إيجاب ولا قبول. ولو كان الإيجاب والقبول شرطاً لنقل عنهم نقاً متواتراً أو مشهوراً.

قول ثان :

ذكر القاضي وأبو الخطاب أن الهبة والعطية لا تصح كلها إلا بإيجاب وقبول. ولا بد منها سواء وجد القبض أو لم يوجد. والحججة في ذلك أن الهبة عقد تمليلك، فافتقر إلى الإيجاب والقبول، كالنکاح.

قول ثالث :

قال ابن عقيل : إنما يشترط الإيجاب والقبول مع الإطلاق وعدم العرف القائم بين المعطي والمعطى.

ذلك لأنه إذا لم يكن عرف يدل على الرضا، فلا بد من قول دال عليه. أما مع وجود قرائن الأحوال والدلائل، فلا وجه لتوقيفه على اللفظ، ونظير ذلك : الاكتفاء بالمعاطاة في البيع، وبدلالة الحال في دخول الحمام وهو إجارة وبيع أعيان. فإذا اكتفينا، في المعاوضات مع تأكدها، بدلالة الحال وأنها تنقل الملك من الجانبين – فلأن نكتفي بها في الهبة أولى.

المطلب الثالث : الموهوب

ويشترط الموهوب كما يلي :⁽²⁸⁾

أن يكون موجودا وقت الهبة : فلا تتعقد هبة ما ليس بموجود وقت العقد، كهبة ما يشعر نخله هذا العام، أو ما تلد أغنامه هذه السنة، أو ما في بطنه هذه الشاة. وهذا متفق عليه عند الجمهور، وذهب المالكية إلى أنه تحوز هبة ما لا يصح بيعه، كالجهول والبعير الشارد، والمغضوب، والثمرة قبل بدء صلاحها.

أن يكون مالا متقوما : فلا تتعقد هبة ما ليس بمال أصلا، كالمية والدم وصيد الحرم والإحرام والحر، ولا تصح هبة ما ليس بمتقون (لا يباح الاتفاع به شرعا) كاللحم والخنزير. وهذا متفق عليه.

⁽²⁸⁾ السيد ساقيق. (2004هـ / 1425م). فقه السنة. ط 1. دار الحديث. ج 3. ص 390

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

المصادر العربية :

- الأشقر، محمد سليمان عبدالله. (1419هـ / 1998م). *المجلی في الفقه الحنبلی*. ط 1. دمشق : دار القلم. ج 2.
- البخاري. (1401هـ / 1981م). *صحیح البخاری*. ط 2. بيروت-لبنان : دار إحياء التراث العربي.
- البهوي. (1403هـ / 1983م). *کشف القناع*. بيروت. ج 4.
- الترمذی. *سنن الترمذی وهو الجامع الصھیح*. ج 4.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشریف. (816هـ / 1413م). *معجم التعیرفات*. دار الفضیلۃ.
- الجزيري، عبد الرحمن. (1406هـ / 1986م). *كتاب الفقه على المذاهب الأربعة*. بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية. ج 3.
- الدسوقي، شمس الدين الشيخ محمد. (1417هـ / 1996م). *حاشیة الدسوقي*. بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية. ج 5.
- الدمشقی، أبو الفداء الحافظ ابن کثیر. (1408هـ/1988م). *تفسیر القرآن العظیم*. دار الفكر
- الدمیاطی. (1418هـ / 1997م). *إعانة الطالبین*. دار الفكر. ج 3.
- الزحيلي، وهبة. (1405هـ/1985م). *الفقه الإسلامی وأدله*. ط 2. دار الفكر. ج 5.
- الزحيلي، وهبة. (1418هـ / 1997م) *الفقه الحنبلی المیسر*. ط 1. دمشق - بيروت : دار الكلام العلیب. ج 3.
- الزحيلي، وهبة (1418هـ / 1997م). *الفقه المالکی المیسر*. دمشق : دار القلم. ج 2.
- الزحيلي، وهبة. (1426هـ/2005م) *الوجیز فی الفقہ الإسلامی*. دار الفكر. ج 2.
- السرخشی، شمس الدين. (1414هـ / 1993م). *المیسot*. بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية. ج 11.
- السيد سابق. (1425هـ/2004م). *فقہ السنۃ*. ط 1. دار الحديث. ج 3.

- السيوطي، جلال الدين. (1406هـ / 1986م). *سنن النسائي*. ط 2. بيروت – لبنان : دار البشائر الإسلامية.
- الشاشي، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد. (1988م). *حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء*. ط 1. مكتبة الرسالة الحديثة. ج 6.
- الشريبي، محمد. (1377هـ / 1985م). *معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*. ج 2. بيروت – لبنان : دار المعرفة.
- الشيباني. (1412هـ / 1991م). *المعتمد في فقه الآمام أحمد*. دار الخير. ج 2.
- الشيرازي، أبو إسحاق. (1417هـ / 1996م). *المذهب في فقه الإمام الشافعی ..* دمشق : دار القلم. ج 3.
- عثمان بن علي الزيلigi فخرالدين. (1314هـ). ط 1. *تبیین الحقائق شرح کنز الدقائق*. ج 5.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1405هـ / 1985م). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. ط 3. بيروت : دار احياء التراث العربي. ج 5.
- العسقلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي. (1421هـ / 2001م). *تحقيق المحتاج بشرح المنهاج*. ط 1. بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية. ج 2.
- القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد. (1419هـ / 1998م). *السنن ابن ماجه*. ط 1. بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية. ج 3.
- القونوی، قاسم (1406هـ / 1986م). *أنيس الفقهاء*. ط 1.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود. (1402هـ / 1982م). *كتاب بدائع الصنائع*. ط 2. بيروت – لبنان : دار الكتب العربي. ج 6
- الكحلاوي، محمد بن إسماعيل. (1419هـ / 1997م). *سبل السلام شرح بلوغ المرام*. ط 4. بيروت – لبنان : دار المعرفة. ج 3.
- النغراوي الأزهري المالكي. (1415هـ / 1995م). *الفواكه الدوائية على رسالة ابن أبي زيد القريواني*. دار الفكر. ج 2.
- أبو داود. *سنن أبي داود*. ج 4.
- ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد. (1403هـ / 1983م). *بداية المجتهد*. ط 2. دار الكتب الاسلامية. ج 2.

- ابن عابدين، محمد أمين الشهير. (2000هـ / 2000م). حاشية ابن عابدين. ط 1. بيروت – لبنان : دار المعرفة. ج 4.
 - ابن عربي، محمد الدين. تفسير القرآن الكريم. بيروت : دار الأندلس
 - ابن عمر عابدين، محمد أمين. (2003هـ / 2003م). رد المحتار على الدر المختار. الرياض : دار المركب. ج 8.
 - ابن منظور. (2010م). لسان العرب. بيروت : دار صادر. ج 1.

المصادر الأجنبية :

— 22r22 222222 222222 2r222222 2r222222 22222222 22222222 22222222 22r22222 22222222 22222222 2022